

خسائر صفار المستثمرين في البورصة تتحول وجعا وصراخا على الملاء



• ما هنا حلّ بنا؟

رويتزر - يخشى أبو أحمد الذي يهدق في شائسة كبيرة تعرض انخفاضاً آخر في أسعار الأسهم في بورصة الكويت من أن تكون مدخراته قد تبخرت، وهو مثل الكثيرين من الكويتيين كان يعتقد ان الاستثمار في البورصة ينطوي على مخاطر محدودة، إذ ان السوق كان يرتفع منذ عام ٢٠٠١ وأسعار النفط كانت في صعود ودول الخليج جميعها كانت تشهد حالة ازدهار.

وقال الموظف الحكومي الذي تضررت استثماراته من انخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي العالمي «مدخرات ٣٧ عاماً من العمل ذهبت كلها إلى البورصة وهي الآن نهباً» وأضاف «اشترت ٨٠ ألف سهم عندما كان السهم يباع بسعر ٩٦٠ فلساً، الآن انظر إليه انه يباع بسعر ٥٠ فلساً»

لكن الكويتيين قد يكونون محميين أكثر من غيرهم في آثار الأزمة المالية بسبب نظام الرعاية الاجتماعية الذي يضمن لهم وظائف حكومية وتعليمًا مجانيًا ورعاية صحية، فهم نادراً ما يفصلون من الشركات الخاصة التي يجب عليها ان تعين نسبة معينة من المواطنين.

لكنهم يشعرون بيوطة الأزمة بعد ان دفع الالف بمدخراتهم في ثاني أكبر بورصة عربية وربما أيضاً أقتروا لشراء الأسهم.

وقال عبدالله المطيري (٣٦ عاماً) وأب لثلاثة أطفال (١٧٧٠٠٠ دولار) ووضعها كلها في البورصة، والآن قيمة الأسهم التي اشترتها تبلغ نحو سبعة آلاف دينار».

وأضاف «كل شهر ادفع ٥٠ ديناراً للايجار و٦٠٠ ديناراً للقرض، يجب ان ابحت عن دخل اضافي لاتمكن من العيش والانفاق على أسرتي». وتعرض الرعاية الاجتماعية السخية في دول الخليج لضغوط مع انخفاض أسعار النفط المصدر الرئيسي للدخل. الذي هدد ميزانيات هذه الدول وسط التباطؤ الاقتصادي وتراجع أسعار الأسهم.

وتتميز الكويت بين دول الخليج بان لديها برلماناً منتخباً لكن الحكومة منخرطة في صراع على السلطة مع المجلس ما أدى إلى تأجيل اجراءات الإصلاح وتنشيط الاقتصاد. وفي الأسبوع الماضي حل صباح الاحمد الصباح أمير البلاد البرلمان للمرة الثانية في عام واحد ومن المتوقع اجراء انتخابات في مايو المقبل.

واحرزت جهود الحكومة لتنويع الاقتصاد تقدماً اقل منه في دول خليجية أخرى، حيث لا توجد معارضة قوية يمكنها تعطيل الخطط الرسمية.

والانتخابات قد تأتي ببرلمان جديد يهيمن عليه نواب من الاسلاميين والعشائريين الذين يعارضون خططاً لخفض القطاع العام المكس بالعمالة وتشجيع القطاع الخاص.

ومنذ ديسمبر الماضي تم إلغاء أو تأجيل مشروعات بقيمة ٣٤ مليار دولار الاقل، بعضها تم الغاؤه بعد ان اعترض عليه نواب في البرلمان.

وقال يوسف جاسم وهو رجل أعمال كويتي يجتمع مع اصدقاء واقارب في ديوانه «لا اتوقع تغييراً كبيراً في البرلمان».

ويطالب الساسة بخطة انقاذ حكومية جديدة للمواطنين المقلين بالديون والمزيد من المساعدات لمواجهة الأزمة.

وقال النائب الاسلامي ضيف الله بورمية انه يتعين على الحكومة اصدار مرسوم باعادة شراء ديون المواطنين.

واحتج نحو ٢٠ كويتياً امام مبنى البورصة هذا الاسبوع مطالبين الحكومة بالموافقة على خطة انقاذ بملليارات الدولارات بمرسوم طارئ صدر بالفعل امس الخميس.

وأضر التراجع الاقتصادي العالمي الكويت بشدة لان شركات الاستثمار التي تمثل نحو نصف الشركات المدرجة في البورصة كانت تستثمر في الخارج وتضررت من الأزمة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد الاقتصاد بدرجة كبيرة على النفط الذي انخفضت أسعاره بنقدار الثلثين منذ الصيف الماضي، ويسهم قطاع الطاقة الكويتي بأكثر من ٤٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ثلاثة في المائة في دبي.

وتدخلت الحكومة العام الماضي لإنقاذ أحد البنوك الكبيرة وتخلت أكبر بنك استثمار في البلاد عن سداد أغلب ديونه.

وفي خطوة نادرة من نوعها، حذرت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني من انها قد تخفض تصنيفها للكويت لأول مرة لأن الأزمة السياسية تهدد قدرتها على معالجة القضايا الاقتصادية.

وقال جاسم شقيق يوسف «في كل الدول الأخرى زادت الحكومات الميزانيات وأنفقت المزيد على مشروعات التنمية، لكن في الكويت يحدث العكس انهم يخفضون المشروعات».

حول مدى استمرارية شركة الصناعات المتحدة العيسى: ملاحظات مدققي الحسابات مطاطة لا تصلح إلا لفيلم مصري



• من اليمين: خليفة العبدالله الصباح وعيسى العيسى

تبنيت شركتكم وعلى مدى السنوات الخمس الماضية - على الأقل - سياسة متحفظة لتوزيع المخاطر وتنويع مصادر الدخل من خلال استثمار جزء محدود من مواردها المالية في محافظ لاسهم شركات صناعية (مختصة) ودرجة في اسواق المال المحلية. وقد تم تبني هذه السياسة في جميع الشركات التابعة والزيمية في مجموعة الصناعات المتحدة محققة مردودا مناسباً ان لم يكن جيداً نسبياً مع الأوضاع التي اشرفنا اليها سابقاً. ونظراً إلى انخفاض قيم اسواق الاوراق المالية في المنطقة بصفة عامة، ومن ثم انخفاض أسعار الأسهم في محافظ الشركة خلال العام، فقد أدى ذلك إلى تحقيق خسائر (تصنف كخسائر غير محققة)، ونظراً إلى التغيرات التي انخفضت بها هذه الاسعار، فلم يسعنا الوقت والظروف لتفادي هذا الوضع السلبي. وعن استثمارات الشركة المباشرة، قال انها لم تتمكن من الاضافة لصافي الارباح الاجمالية. ويرجع ذلك إلى كون أغلب المشاريع اما تحت الانشاء او في بداية التشغيل والانتاج، اما المشاريع الأخرى، فقد تبنيت شركتكم وعلى مدى السنوات الخمس الماضية - على الأقل - سياسة متحفظة لتوزيع المخاطر وتنويع مصادر الدخل من خلال استثمار جزء محدود من مواردها المالية في محافظ لاسهم شركات صناعية (مختصة) ودرجة في اسواق المال المحلية. وقد تم تبني هذه السياسة في جميع الشركات التابعة والزيمية في مجموعة الصناعات المتحدة محققة مردودا مناسباً ان لم يكن جيداً نسبياً مع الأوضاع التي اشرفنا اليها سابقاً. ونظراً إلى انخفاض قيم اسواق الاوراق المالية في المنطقة بصفة عامة، ومن ثم انخفاض أسعار الأسهم في محافظ الشركة خلال العام، فقد أدى ذلك إلى تحقيق خسائر (تصنف كخسائر غير محققة)، ونظراً إلى التغيرات التي انخفضت بها هذه الاسعار، فلم يسعنا الوقت والظروف لتفادي هذا الوضع السلبي. وعن استثمارات الشركة المباشرة، قال انها لم تتمكن من الاضافة لصافي الارباح الاجمالية. ويرجع ذلك إلى كون أغلب المشاريع اما تحت الانشاء او في بداية التشغيل والانتاج، اما المشاريع الأخرى، فقد

وليد العيصي يوضح:

أوضح مدقق حسابات الشركة وليد عبدالله العيصي ان ملاحظة مدققي الحسابات جاءت وفقاً للنموذج العالمي الذي تتبعه. وقال الشركة تقوم حالياً بمفاوضات لإعادة جدولة ديونها وبعد انتهاء تلك الاتفاقات سيتعدل وضع الشركة.

تزكية مجلس الإدارة

زكت الجمعية العمومية للشركة، التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت ٥١,٦٣% الاسماء المعروضة عليها لمجلس الإدارة خلال السنوات الثلاثة المقبلة وجاءت كما يلي:

خليفة العبدالله الصباح، عيسى خالد العيسى، وليد احمد الشهران، شهاب وحيد عبدالوحيد، خالد سليمان الصانع، وجاء في الاحتياط كل من احمد محمد عبدالرسول، وليد سعدون العويش.

توصية بتوزيع ٧٪ أسهم منحة سهم «التجارية العقارية» يحقق ربحية ٩,٣ فلوس في ٢٠٠٨



• عبدالفاتح محمد رفيع

أعلنت الشركة التجارية العقارية، نتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، حيث حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت ١٤,٥ مليون ديناراً كويتي، بمعدل ربحية ٩,٣٢ فلوس للسهم. وقد صرح رئيس مجلس الإدارة والعرضو المنتدب عبدالفتاح محمد رفيع معرفي، بأن مجلس الإدارة قد انتهى من مناقشة وإقرار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، حيث حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت ١٤,٥ مليون ديناراً كويتي في حين بلغت إيرادات الشركة حوالي ٢٨ مليون دينار، وانطلاقاً من مبدأ التحفظ وحفاظاً على حقوق المساهمين وإظهاراً للقوة الحقيقية لأصول الشركة وبعد إجراء الدراسة الدقيقة لتوضيح هذه الأصول، وتطبيقاً للمعايير الدولية تم أخذ الخصصات الأثرية، وذلك لمواجهة الآثار السلبية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي. وأعلن معرفي، أن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع ٧% (أسهم منحة) من رأس المال المدفوع أي ٧ أسهم لكل مائة، وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة العادية وغير العادية التي سيتم تحديدها لاحقاً.

وأفاد معرفي أن قيمة التوزيعات التي أوصى بها مجلس الإدارة أخذت بالاعتبار معايير الموازنة بين المصادر الداخلية والخارجية والتوقعات المستقبلية للشركة، وتكلفة الأموال المستثمرة للمساهمين لمواجهة أوضاع السوق المحلي الحالية والمستقبلية.

معايير دولية

وأضاف معرفي، ان سياسة الشركة نحو تطبيق المعايير الدولية بدقة والسياسة الاستثمارية المتحفظة ليست جديدة على الشركة، بل هي نتج تم تطبيقه في السنوات الماضية وسوف يتم الاستمرار في ذلك حفاظاً على حقوق المساهمين بالدرجة الأولى، وكذلك مواجهة أية تقلبات اقتصادية سلبية كما هي الأوضاع العالمية والمحلية حالياً.

ثبات المركز المالي

وقال معرفي ان قوة وثبات المركز المالي للشركة جعلتها محل اهتمام العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية المحلية والإقليمية والعالمية، وقد حصلت الشركة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ وخلال الأزمة الاقتصادية على ثقة مجموعة من أهم المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية على مبرحة دولية بقيمة ١٥٥ مليون دولار أميركي، في الوقت الذي كانت فيه الأزمة الاقتصادية تتصاعد وتهدتها مصحوبة بانكماش كبير في سوق الائتمان وفقدان الثقة من الكثير من المؤسسات الائتمانية تجاه شركات القطاع الخاص اجمالاً.

اختيار الشركاء

وأضاف معرفي قائلاً، ان حرص الشركة على اختيار شركائها وحلفائها في الكثير من مشاريعها المحلية والإقليمية وجودة أصولها التي تتضمن محفظتها العقارية، الاستثمارية، وسياستها الاستثمارية المتحفظة كان له ابلغ الأثر على الوضع المالي للشركة، وان كنا لا ننكر وفقاً لمبدأ الشفافية تأثر بعض استثماراتنا وبشكل طفيف بالأزمة الحالية، شأننا شأن أغلبية مؤسسات وشركات القطاع الخاص والعام، إلا أننا نود التأكيد على سلامة الوضع المالي للشركة، وكذلك ملاءمتها المالية، وعدم خوضنا في أي مشاريع في الدول التي تعرضت لزامات اقتصادية بشكل كبير ومباشر، بالإضافة إلى عدم احتواء محافظتنا الاستثمارية بشكل مؤثر على أي أصول ذات طبيعة مضاربة كبيرة، وانزال مستثمرين في تنفيذ مشاريعنا وخططنا الاستثمارية التي هي موضع رقابة إدارية مستمرة، وذلك للحد من المخاطر من جهة ومواجهة أي آثار سلبية متوقعة من جهة أخرى. وأكد معرفي ان أصول الشركة ذات قيمة مضافة غير ظاهرة دفترية، وهذا ما يعزز وجود احتياطات لها تاثيرات ايجابية على تلك الحقوق عند الضرورة القصوى.

عمومية الشركة أقرت توزيع ٥٠٪ نقداً «الوطنية للاتصالات» تدرس التوسع



• جانب من العمومية

تعدى عدد مشتركي الشركة الوطنية للاتصالات في الجزائر ٥ ملايين، كما انخفضت نسبة المشتركين الذين يتفكرون من مشغل إلى آخر من ١٥ في المائة إلى ٣ في المائة، ورغم ان الأزمة المالية العالمية وعملياً صرف العملة تركت أثراً في أرباح الجزائر، فإننا حققنا نمواً جيداً هناك، هذا ما اعلنه رئيس مجلس إدارة مجموعة كيوتل عبدالله بن محمد آل ثاني خلال الجمعية العمومية العادية امس، وقال: «اما بالنسبة لفلسطين، فقد حصلنا على ترندات بانتظار جزء آخر منها سيعطي لنا قريبا، ونخطط لفتح الشركة هذه السنة خلال الربع الثالث، وتواجه «وطنية» تحدياً كبيراً في فلسطين، فيما يقوم الفريق هناك بعمل استثنائي ونعد بأفضل طيبة قريباً».

وأضاف آل ثاني بالنسبة لشركة «إرفاو» في السعودية، هناك سلسلة من الحلول التي تعتبر ضرورية لانتظام جوهرياً الشركة، مع العلم انها تطورت بشكل كبير كما ارتفعت نسبة العائد بالفرد ARPU اضافة إلى ازدياد عدد المشتركين.

وعن السوق الكويتي قال الرئيس التنفيذي لشركة الوطنية سكوت جيجنهايمر: «حين تدخل شركة اتصالات جديدة إلى السوق، تكثف حملتها التسويقية والإعلانية بشكل كبير، لكن هذا الامر لم يمنع الوطنية من اطلاق حملة تسويقية خاصة بها أيضاً، لكن موضوع الغاء تكلفة تلقي مكالمات قد عدل على عدة عروض قامت بها الشركة ومن أبرزها تخفيض ٢٠ في المائة على بطاقات الدفع المسبق».

وأضاف جيجنهايمر «نعتبر ان أداء الشركة جيد سواء في الكويت او في الدول الأخرى، لكن الأرباح قد لا تكون كما هو متوقع خارج الكويت، خاصة اذا تم احتسابها بالدينار، اما

الشركة لعدة مشاريع توسعية في مناطق مختلفة، رافضاً كشف أسماء الدول التي تخطط كيوتل لدخولها عبر وطنية، لكنه أعلن نية وطنية هذا العام بانجاز مشاريع في الجزائر وأخرى في المالديف. وأضاف: «نحن لا نتوسع مجرد التوسع، لأننا اذا رأينا أهمية من التوسع خصوصاً على صعيد العوائد فالهدف منه ينتهي».

كلفتة تلقى مكالمات ارضية لا يتحملها أي طرف من جهته افاد عضو مجلس إدارة الوطنية ونائب رئيس مجموعة كيوتل ناصر معرفية «نحاول ان نناقش مع المسؤولين في الوزارة موضوع الغاء تلقي مكالمات ارضية، فالكلمات المتبقلة اليوم لا يتحمل كلفتها أي طرف، ونحن نسعى لحل هذا الموضوع». هناك اسواق جديدة متواجدة في المنطقة، وتركيزنا على منطقة الشرق الاوسط، وشمال افريقيا اضافة إلى اسواق الآسيوية، سواء عبر الاستحواذ على شركات او شراء حصص. وعقب «جيجنهايمر» على الموضوع مؤكداً انه يجري مشاورات في مجلس الإدارة حالياً ليكون لدينا مبالغ نقدية لتوسعات مستقبلية». وأعلن آل ثاني عن دراسة

مبالغ نقدية لتوسعات

حول وجود سيولة من أجل التوسعات قال آل ثاني «نكتفي حالياً بشراء أسهم بنسبة ١٠ في المائة من عدد أسهم الشركة، لكن تجري مشاورات في مجلس الإدارة حالياً ليكون لدينا مبالغ نقدية لتوسعات مستقبلية». وأعلن آل ثاني عن دراسة

بنود العمومية

وافقت الجمعية على عدة مواد أبرزها: توزيع أرباح نقدية بمقدار ٥٠ في المائة من القيمة الاسمية للسهم الواحد أي بواقع (٥٠ فلساً للسهم).

تفويض مجلس الإدارة في شراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠ في المائة من أسهمها، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ١٨ شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية. الموافقة على وقف زيادة الاحتياطي الاجباري للشركة ابتداء من السنة المقبلة.

الموافقة على اصدار سندات لا تزيد عن رأس المال ويتم طرحها للاكتتاب العام، وتفويض مجلس الإدارة في وضع ما يراه من شروط لاصدار تلك السندات والاكتتاب فيها.

قطاع الاستثمار.. والرقابة المالية «بيتك» والصبيح وعبدالوهاب مساعدان للمدير العام



• محمد سعيد عبدالوهاب



• عبدالناصر الصبيح

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) تعيين عبدالناصر عبدالرحمن الصبيح مساعدا للمدير العام لقطاع الاستثمار، ومحمد سعيد عبدالوهاب مساعدا للمدير العام للرقابة المالية. تأكيداً لحرص متواصل من الإدارة على دعم الكفاءات والقدرات الشابة، وضخ دماء ادارية جديدة، ذات فكر وعطاء، قادر على مواكبة التحديات وتحقيق المزيد من النجاح.

وقد عمل عبدالناصر الصبيح لفترة تزيد على ١٥ عاماً في ادارات مختلفة داخل بيتك، وعمل بقطاع الاستثمار مديراً لوحدة بطاقات والعمليات المساندة، التي تتولى متابعة أداء مختلف

عمليات الاستثمار في ادارات القطاع، علاوة على كل الصناديق والمحافظ الاستثمارية، وترأس ادارة العمليات، وكان لها دور كبير في تعزيز دورها وتطوير الاداء واستخدام الانظمة التقنية الحديثة.

والصبيح حاصل على شهادة البكالوريوس من إحدى الجامعات الأميركية، وشارك في العديد من الدورات والبرامج التدريبية في مجالات الادارة والشؤون المالية والاستثمار والموارد البشرية والعمليات.

ويستحوذ محمد سعيد عبدالوهاب على خبرات فنية ومالية

مع الخبرة العملية في مراجعة الحسابات، والعمليات والتمويلات التجارية، والقطاعات المصرفية، خاصة في منطقة الخليج، وهو بالإضافة إلى ذلك عضو مجمع المحاسبين القانونيين الأميركي CPA وعضو مجمع المدققين الداخليين الأميركي CIA.

وعلى مدى أكثر من ١٠ سنوات قدم مساهمات ايجابية واداءً رفيعاً، وهو ممثل «بيتك» في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين، وقد اختير رئيساً لمجلس معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية الذي يختص باعداد واعتماد بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة وتفسيرها.